■ تقارير علمية ■

الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

عرض: أحمد هاشم خاطر*

مقدمة :

تلاحقت الأحداث والمتغيرات التى يشهدها العالم ، ومازالت تتلاحق لتلقى بظلالها على كافة أرجائه بدرجات متفاوتة. وأصبح الاتجاه قوياً لدى قوى التأثير العالمى إلى خلق صياغات عالمية للعلاقات الاقتصادية ، بعد أن تعثرت قوى السياسة فى خلق هذه الصياغات. فالاقتصاد عصب الحياة الاجتماعية والسياسية وركيزة للنظم الاجتماعية ، ومحركاً لدوافعها. كما أن ساحة النشاط الاقتصادى تتسع لتستوعب كافة القوى الاجتماعية مابين منتج ومستهلك، بينما قد تضيق ساحة السياسة لتستوعب الأقوى فحسب .

ولقد أدركت القوى العالمية هذه الحقائق ، واستشرفت صورة العالم فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وآليات التفاعل بين الاقتصاد والسياسة لاعادة التوازن المفقود بين قوى السياسة على الصعيد العالمى، ومن ثم كان السعى إلى نظام اقتصادى عالمى، يعبر عنه ثلاث مؤسسات دولية تسهم فيما بينها فى تدعيم هذه العمومية الاقتصادية .

المؤسسة الأولى : صندوق النقد الدولى، والذى يتولى إدارة نظام النقد العالمى. وقد أنشىء بموجب اتفاقية بريتون وودز بعد مؤتمر نيو هامبشير عام ١٩٤٤، والذى أقر وثيقة نهائية تعتبر مولداً لنظام نقدى دولى جديد .وتتمثل المؤسسة الثانية فى البنك الدولى للانشاء والتعمير ، وهو ثمرة من

* أ. أحمد هاشم خاطر : مدير مركز التوثيق والنشر - معهد التخطيط القومى.

ثمار المؤتمر السابق ذكره، والوثيقة الثانية التى تسعى إلى إنشاء نظام مالى دولى. واكتملت السلسلة بالمؤسسة الثالثة : والممثلة فى النظام التجارى الدولى، والذى ينظم من خلاله الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) .

وقد عقد مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان خلال الفترة ٢٢- ٢٤ مارس ١٩٩٩ ، الندوة القومية الثانية تحت عنوان :

" الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية " .

وكان هدف الندوة القاء الضوء على التحديات التى يمكن أن تواجه المجتمع المصرى، والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى .

وقد قسمت أوراق الندوة إلى جزئين :

الجزء الأول : يعالج الاطار التحليلى لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ويتكون من ستة فصول .

ويتناول الجزء الثانى : الاطار التطبيقى لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ويشتمل على مجموعة من البحوث والدراسات التطبيقية .

وتضمن الجزء الأول الفصول الستة التالية :

الفصل الأول : النظام التجارى الدولى فى اطار الجات ١٩٤٨ - ١٩٩٤ .

الفصل الثانى : النظام التجارى الدولى فى اطار جولة أوروجواى للجات .

الفصل الثالث : تحليل اتفاقيات جولة أوروجواى للجات .

الفصل الرابع : تحليل اتفاق الزراعة فى اطار نتائج جولة أوروجواى .

الفصل الخامس : تحليل اتفاق الخدمات (مع إشارة إلى الخدمات المالية) فى اطار نتائج جولة أوروجواى .

الفصل السادس : تحليل اتفاق حقوق الملكية الفكرية فى اطار نتائج دورة أوروجواى .

أما الجزء الثانى : فعرض بحوثاً ودراسات فى الموضوعات التالية :

انعكاسات النظام التجارى الدولى الجديد - الزراعة - الخدمات - حقوق الملكية الفكرية وأخيراً الصناعة .

ونقدم فيما يلى عرضاً موجزاً لأوراق الندوة :

تضمن الفصل الأول دراسة قام باعدادها أ.د. سامى عفيفى حاتم تحت عنوان :

" **النظام التجارى الدولى فى اطار الجات ١٩٤٨ - ١٩٩٤** " .

وقد تناولت الدراسة العناصر التالية بالشرح والتحليل :

أركان النظام العالمى والذى يتكون من النظام النقدى العالمى ويديره " صندوق النقد الدولى"، والنظام المالى الدولى ويديره " البنك الدولى للإنشاء والتعمير "، والنظام التجارى الدولى والذى تحكمه آليات "الاتفاق العام للتعريفات والتجارة" (الجات) .

والعنصر الثانى استعرض **نشأة الجات** والمفاوضات التجارية الدولية لإقامة هذا التنظيم الدولى المقترح بناء على توصية من " المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة " لعقد المؤتمر الاقتصادى العالمى الأول حول قضايا " التجارة الدولية والتوظف " فى لندن عام ١٩٤٦ ، ثم فى جنيف عام ١٩٤٧، لتنتهى فى هافانا عام ١٩٤٨ حيث اشتركت ٥٦ دولة فى المفاوضات المتعلقة بميثاق هافانا، والذى يرتكز على الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العالمية .

مبادىء الجات : يعتبر شرط الدولة الأولى بالرعاية المبدأ الرئيسى والقاعدة الارتكازية التى تحكم نشاط الجات فى سعيها نحو تحقيق هدفها النهائى المتمثل فى إقامة نظام عالمى متعدد الأطراف للتجارة الدولية. ويتعلق المبدأ الثانى الذى ترتكز عليه الجات بتمتع الدول الأعضاء بالتخفيضات الجمركية المتبادلة ، أما المبدأ الثالث فهو مبدأ المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجارى العالمى وفقاً لقاعدة " تعدد الأطراف المتعاقدة " .

هيكل الجات : ويتكون من أربعة أقسام رئيسية هى :

التعهدات أو الالتزامات الرئيسية للدول الأعضاء فى الجات وحقوق الدول الأولى بالرعاية- حرية التجارة الدولية، وصياغة القواعد العامة واجراءات التعامل مثل مواجهة الاغراق وحماية موازين

المدفوعات وحماية الصناعات المحلية - ثم إجراءات تقويم وتعديل وإصلاح المواد الأصلية للاتفاقية وأخيراً أوضاع الدول النامية أو الدول الأقل تقدماً .

طبيعة المفاوضات التجارية فى نطاق منظمة الجات :

حيث قامت منذ انشائها فى يناير ١٩٤٨ وحتى الآن بتنظيم ثمان جولات أولها مفاوضات جنيف فى عام ١٩٤٧ وآخرها مفاوضات جنيف خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٣ " جولة أوروجواى" .

دور الجات فى تحرير التجارة الدولية :

حيث أشرفت على سبع جولات للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف خلال ١٩٤٧ - ١٩٨٦، أبرزها " جولة كيندى " فى النصف الأول من الستينات، حيث انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة بنحو ٥٠٪ عن مستوى التعريفات وقت بدء الدورة فى عام ١٩٦٠ . ثم جاءت " جولة طوكيو " فى النصف الثانى من السبعينات لتنتهى باحداث تخفيضات جمركية تعادل ٣٠٪ من مستوى التعريفات وقت بدء الدورة . وقد ظهرت بعض أوجه القصور منها : اغفال مصالح الدول النامية أثناء المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية - اخراج المنسوجات والملابس الجاهزة من حظيرة الجات - وعجز نظام الجات عن علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة الدولية فى السلع الزراعية .

اتساع نطاق الحروب التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة :

فقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عدداً من الكوارث والأزمات الاقتصادية ، كان أبرزها الصراع التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية فى جانب ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والنمور الآسيوية فى جانب آخر . وقد عرفت ظاهرة الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية العالمية " بالحمائية الجديدة " وانتهت إلى وجود بيئة تجارية عالمية غير مواتية للنمو الاقتصادى العالمى. وانقسمت الأساليب الحمائية إلى أشكال ثلاثة :

قيود اختيارية على صادرات اليابان والنمور الآسيوية إلى السوق الأمريكية - توسع اختيارى فى الواردات فى شكل اتفاق يتم بين بعض الدول الأعضاء فى الجات - أو ترتيبات التسويق المنظم استنادا إلى مايسمى " الشرط الوقائى " فى اتفاقية الجات .

الجات والتجارة الدولية فى السلع الزراعية :

أدى استثناء التجارة الدولية الزراعية من تطبيق قواعد الجات إلى حرمان الدول النامية من كثير من المزايا نتيجة عضويتها فى هذه الاتفاقية .

أما الفصل الثانى فكان دراسة قدمها ذات الكاتب بعنوان : **" النظام التجارى الدولى فى اطار جولة أوروجواى للجات "** . تعرض فيها لنشأة مفاوضات جولة أوروجواى فى أول سبتمبر ١٩٨٦ . وتعد جولة أوروجواى أكبر الجولات التى جرت فى اطار الجات، حيث بلغ عدد الدول المشاركة ٩٧ دولة لتصل فى نهايتها إلى ١١٧ دولة ، وبلغ عدد الدول النامية حينئذ ٨٧ دولة.

ثم تعرضت الدراسة للعقبات التى واجهت مفاوضات جولة أوروجواى، خاصة خلال السنوات الأربع التى كانت مقررة للمفاوضات، إلا أن الدول الأعضاء عجزت عن تحقيق اتفاق شامل يغطى المجالات الرئيسية مثل تحرير التجارة الدولية الزراعية وحقوق الملكية الفكرية وشكل الضمانات الخاصة بالحماية المؤقتة للصناعات التى تتضرر من منافسة الواردات وتحرير التجارة الدولية فى الملابس والمنسوجات .

واختتمت الدراسة باستعراض الحروب التجارية الدولية فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ والتى تمثلت فى حرب " البذور الزيتية " والتى بدأتها حكومة " الرئيس بوش " كخطوة على طريق الاجراءات التجارية العقابية لدول الاتحاد الأوروبى واليابان ودول النمور الآسيوية . وكانت الحرب الثانية هى "حرب منتجات الصلب" والتى انطلقت بعد اسبوع واحد من تولى حكومة " الرئيس كلينتون " مقاليد الحكم فى يناير ١٩٩٣، حيث تم فرض تعريفة جمركية على واردات الصلب . أما الحرب التجارية الثالثة فكانت " القيود الجمركية " والتى مكنت القوى الاقتصادية الرئيسية ، وهى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من التحيز لصناعاتها الوطنية ، إلا أن هذه الدول ظلت حريصة على انتهاج سياسات اقتصادية دولية تحقق معدلات آداء أفضل لاقتصاداتها ، كما أن الدول المتنازعة كانت تترك الباب مواربا للمفاوضات التى دفعت الدول المشاركة فى المفاوضات التجارية الدولية فى اطار جولة أوروجواى إلى التوصل إلى اتفاق تجارى شامل يغطى كافة مجالات التجارة الدولية ، وهو الاتفاق الذى أعلن عنه فى١٥/٢/١٩٩٣ ، وتم التوقيع عليه فى مراكش فى ١٦/٤/١٩٩٤ .

والفصل الثالث شمل دراسة قام بإعدادها المؤلف ايضا حول " **تحليل اتفاقيات جولة أوروجواى للجات** " ، وتركزت فى ثلاث نقاط :

الأولى اتفاقية خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية فى ثمانية عشر قطاعاً صناعياً من أجل تحسين النفاذ إلى الأسواق فى مجالات التجارة الدولية الصناعية وذلك فى مؤتمرها الدورى عام ١٩٩٣، وبذلك فتح الطريق أمام ١١٧ دولة عضوا فى منظمة الجات لاقرار اتفاقيات جولة أوروجواى فى ١٩٩٣/١٢/١٥. وتوجهت إلى مراكش المغربية فى ١٩٩٤/٤/١٦ للتوقيع على هذه الاتفاقيات.

النقطة الثانية هى خصائص اتفاقيات جولة أوروجواى والتى تضمنت مايلى :

أ- تحرير التجارة الدولية الصناعية (النطاق التقليدى)، وتحرير التجارة الدولية الزراعية، وتحرير التجارة الدولية فى الخدمات .

ب- ضرورة تقبل كافة اتفاقيات جولة أوروجواى أو رفضها كلية، وهو الأمر الذى لم يكن سائداً فى ظل اتفاقية الجات .

ج- استحداث آلية دولية لتسوية المنازعات من خلال اقرار الجولة لاتفاقية إنشاء " منظمة التجارة العالمية " .

ومن الثابت أن هذه المنظمة الجديدة تعد " سلطة فوق القومية " ، بمعنى أن قرارتها ملزمة للدول الأعضاء فيها ، كما أنها تعد فى الوقت نفسه بمثابة محكمة تجارية دولية تفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء ، وهى المنازعات الناتجة عن تطبيق اتفاقيات جولة أوروجواى .

د- وصول عدد الدول المشاركة فى الجولة الثامنة (دورة أوروجواى) إلى ١١٧ دولة منها ٨٧ دولة نامية ، فى حين لم يتعد هذا العدد ١٠٢ دولة فى الجولة السابقة .

واستعرضت النقطة الثالثة نتائج اتفاقيات جولة أوروجواى خلال الفترة(سبتمبر١٩٨٦ - ديسمبر ١٩٩٣) التى أسفرت عن ٢٨ اتفاقية تصدت لتنظيم المجالات المختلفة للتبادل التجارى الدولى على اساس اقتصاد السوق ومن أهمها : اتفاق منظمة التجارة العالمية - اتفاق الزراعة - اتفاق المنسوجات والملابس - اتفاق النفاذ إلى الأسواق - اتفاق الخدمات - اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة - اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية - اتفاق الدعم - اتفاق

مكافحة الاغراق .

وأعد حسن أمين محمد محمود تحليلاً حول: **"اتفاق الزراعة فى إطار نتائج دورة أوروجواى"** ضمن الفصل الرابع، وضح فى مقدمة التحليل ماتم خلال سبع دورات من المناقشات - حيث نجحت الدول الموقعة على الاتفاقية فى تخفيض التعريفة على أغلب السلع الصناعية ، ماعدا الزراعة. أما قضايا التجارة الزراعية، فقد بدأ التركيز عليها ابتداء من دورة كيندى (٦٣ - ١٩٧٦) ، ثم أدرج موضوع القيود غير التعريفية للتجارة الزراعية فى دورة طوكيو (٧٣ - ١٩٧٩) .

وخلال النصف الأول من الثمانينات ، واجهت الزراعة العالمية أزمة بسبب انخفاض الأسعار والصادرات ، وتوقف عدد كبير من المزارعين عن الزراعة ، وانتشار قيود الاستيراد المباشر وغير المباشر، وارتفاع دعم الصادرات ، واتجاه دول عديدة إلى تطبيق أساليب الحماية بأنواعها المختلفة بسبب المنافسة العالمية .

ولمواجهة هذه الأزمة والمشاكل التى نتجت عنها ، اجتمع وزراء مالية الدول الأعضاء فى الجات بأوروجواى ، وأصدروا إعلانا ببدء جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف (جولة أوروجواى) بدأت فى يناير ١٩٨٧ .

ثم تحدث بعد المقدمة عن مفاوضات الزراعة التى جرت فى اطار جولة أوروجواى على ثلاث مراحل، بدأت المرحلة الأولى منها فى سبتمبر عام ١٩٨٦ من أجل تحرير الأسواق الزراعية. وقدمت الولايات المتحدة اقتراحاً بالغاء مقياس الدعم الاجمالى . وفى ابريل عام ١٩٨٩ بدأت المرحلة الثانية من المفاوضات، حيث تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن الدعوة إلى الغاء مقياس الدعم الاجمالى ونادت بدلاً من ذلك بتخفيض ٩٠٪ من دعم الصادرات وتخفيض ٧٥٪ من كل من دعم الزراعة المحلية والتعريفة الجمركية على الواردات، على أن يتم هذا التخفيض خلال فترة انتقالية قدرها عشر سنوات(١٩٩٠ - ٢٠٠٠) تبدأ من يناير ١٩٩١، وباستخدام عام ١٩٩٠ كسنة أساس.

واقترحت الجماعة الأوروبية أن يكون هناك تخفيض مطرد فى الدعم بوجه عام من خلال مقياس الدعم الاجمالى، وقد تشابه المقترح اليابانى مع المقترح الاوروبى فى خفض الدعم الداخلى على مجموعة من المنتجات المتنوعة (متضمنة الأرز) بمقدار ٣٠٪ .

أما بالنسبة للدول النامية ، فكان هناك عدد من الاختلافات، مما أدى إلى خلق صعوبة أمام

هذه الدول للتفاوض ككتلة واحدة .

وفى ديسمبر عام ١٩٩١ بدأت المرحلة الثالثة من المفاوضات ، حيث قدم السكرتير العام للجات اقتراحه الأخير لانهاء الخلافات بين مواقف الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية بتخفيض ٣٦٪ من نفقات ميزانية دعم الصادرات، مع خفض ٢٤٪ من حجم الصادرات المدعمة، وتخفيض الدعم المحلى بنسبة ٢٠٪ من متوسط الدعم فى الفترة (٨٦ - ١٩٨٨) مع سريان التخفيض على الفترة (٩٣ - ١٩٩٩)، فضلاً عن تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، مع تخفيض هذه التعريفة بنسبة ٣٦٪ فى الفترة (٩٣ - ١٩٩٩)، على أن يتم التخفيض لأى منتج منفرد بما لا يقل عن ١٥٪ .

ثم تناول فى تحليله فرص التجارة الناشئة عن التزامات الدول المتقدمة والدول النامية تجاه تحرير التجارة الزراعية ، والآثار الايجابية والسلبية التى ستنشأ بعد تنفيذ هذه الالتزامات على مختلف الدول .

وتعرض التحليل فيما يتعلق بآثار تقدير حجم وتوزيع العوائد الناتجة عن اصلاح التجارة الزراعية، وانقسم إلى قسمين : يعتمد القسم الأول على نماذج التوازن الجزئى، فى حين يشتمل القسم الثانى على نماذج التوازن العام .

وتتلخص أهم نتائج نماذج التوازن الجزئى فى تحرير التجارة الزراعية فى الدول المتقدمة فقط، حيث من المتوقع أن يؤدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم ، والألبان، والسكر، واحتمال ارتفاع أسعار القمح والحبوب الخشنة .

وفى حالة التحرير الكامل، وتنفيذ الدول النامية لالتزاماتها تجاه التحرير، فمن المحتمل أن تنتقل زيادات الأسعار العالمية إلى المزارعين فى الدول النامية وتزداد الرفاهية فى الدول المتقدمة والنامية على السواء .

وفيما يتعلق بنتائج نماذج التوازن العام، فمن المتوقع أن تنخفض الرفاهية فى غالبية الدول النامية ، وذلك فى حالة التحرير الجزئى، بالإضافة إلى زيادة أسعار بعض السلع الزراعية كالألبان، ولحوم البقر ، والسكر ، والقمح .

أما فى حالة التحرير الكلى ، فمن المحتمل زيادة الرفاهية ، كما أنه من المتوقع أن يكون

لعمليات اصلاح التجارة الزراعية تأثيرات رئيسية على ارتفاعات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الرئيسية . وبالنسبة لتأثيرات شروط التجارة ، ربما تستفيد بعض الدول المتقدمة كأمريكا الشمالية واستراليا وتخسر دول أخرى . أما بالنسبة للدول النامية ، فبينما تحقق بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبى بعض المكاسب (وكذلك الحال لبعض دول الشرق الأقصى)، تعانى معظم الدول الافريقية، وبلدان الشرق الأدنى من الخسائر فى تجارتها الزراعية.

وكان الفصل الخامس عبارة عن دراسة مقدمة من أ. السيد متولى عبد القادر بعنوان :

" تحليل اتفاق الخدمات (مع اشارة للخدمات المالية) فى اطار نتائج دورة أوروجواى "

وتعرض الدراسة الموضوعات التالية بالشرح والتحليل :

مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات : أى " كافة المعاملات الدولية فى الخدمات ، والتى تشتمل على التجارة فى الخدمات المنفصلة ، وتسليم الخدمات عن طريق انتقال مقدم الخدمة ومستهلكها انتقالاً مؤقتاً، والاستثمار الأجنبى فى الخدمات " .

وقد ركزت الدول النامية اهتمامها على أن الدخول فى مفاوضات حول تحرير التجارة فى الخدمات يجب أن يحقق لها معاملة تفضيلية تتناسب وظروفها، وزيادة الفرص لنقل التكنولوجيا إليها. وذلك لما لهذين الأمرين من أهمية فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

تحرير التجارة الدولية فى الخدمات :

أ- جرى فى المفاوضات تصنيف القيود على توريد الخدمات إلى الأسواق الدولية إلى ثلاث مجموعات : القيود التى تتعلق بالنفاذ للأسواق، والقيود المتعلقة بالمعاملة الوطنية، ثم مجموعة القيود الأخرى التى لاترتبط بالنفاذ للأسواق أو المعاملة الوطنية .

ب- تتمثل الاجراءات التى تؤثر على توريد الخدمة فى أى اجراء يتخذه عضو ما سواء على شكل قانون، أو نظام، أو قاعدة ، أو قرار ، أو اجراء إدارى، أو أى شكل آخر يتعلق بشراء الخدمة أو تسديد مقابلها أو استخدامها، أو الطريقة التى يجب تسليم الخدمة بواسطتها.

ج- أن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات يعنى " اتخاذ إجراءات تؤدى إلى توسيع النفاذ للأسواق لموردى الخدمات الأجانب، وتخفيض التمييز ضدهم بما يؤدى إلى مساواتهم بموردى الخدمات

المحليين".

ثم عرضت الدراسة لمفهوم وقياس التجارة الدولية فى الخدمات المالية، فأوضحت أنها تتكون من الخدمات المالية غير العاملية، أى ذلك الجزء من ناتج الصناعة المالية الذى يباع لغير المقيمين مثل: خدمات المدفوعات والتحويلات وباقى الخدمات المالية المرتبطة بحلقة الوساطة المالية بين المقرض والمقترض النهائى.

والخدمات المالية العاملية، التى تقدم عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال الصناعة المالية فى الدول الأجنبية فى شكل إنشاء فروع أو شركات تابعة أو وكالات للمؤسسات المالية ، وتنشأ عن تلك التحركات أرباح وفوائد، تمثل دخولاً لطائفة الخدمات المالية العاملية .

وعند القياس تنشأ عدة صعوبات أهمها :

- عدم تسجيل البنود التى تتكون منها المعاملات المالية الدولية فى حساب واحد فى احصاءات موازين المدفوعات ، ولكن يتم ادراج بعضها فى حساب المعاملات الجارية غير المنظورة، والبعض الآخر فى حساب رأس المال.

- معالجة الحسابات القومية لمعظم ناتج الصناعة المصرفية على أنه معاملات تحويلية ، ومن ثم لايتم ادخاله ضمن الناتج المحلى الاجمالى.

وفيما يتعلق بالقيود التى تعوق تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية، فتنحصر فى انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، وأهمها الرقابة على أسواق الصرف الأجنبى وفرض ضريبة على المعاملات المالية التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، وكذلك القيود التى تؤثر على النفاذ للأسواق والتمييز فى المعاملة الوطنية للشركات التابعة أو الفروع الأجنبية للبنوك فى السوق المحلى .

ومن بين الإجراءات التى اتخذت فى مجال تحرير التجارة الدولية فى الخدمات مايلى:

- دليل تحرير تحركات رأس المال، ودليل تحرير المعاملات الجارية غير المنظورة (الصادر فى عام ١٩٦١ عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية).

- اعلان الاستثمار الدولى والشركات متعددة الجنسية الصادر فى عام ١٩٧٦ .

- ازالة قيود الصرف الاجنبى على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

- تعميق أسواق الأسهم، وزيادة درجة المنافسة الأجنبية فى هذه السوق .

- ازالة القيود والاختلافات بين الأنشطة التى تقدمها جميع المؤسسات المالية .

وفى اطار منظمة التجارة العالمية شملت الاتفاقية الدولية التى تحكم التجارة الدولية فى الخدمات مجموعة من المبادىء ، كان أهمها : شرط الدولة الأولى بالرعاية ، والنفاذ للأسواق ، والمعاملة الوطنية، وزيادة مشاركة الدول النامية .

أما الفصل السادس فشمل دراسة قام بإعدادها أ. ياسر محمد جاد الله محمود بعنوان :

" **تحليل اتفاق الملكية الفكرية فى اطار نتائج دورة أوروجواى** " ، متناولاً عدة عناصر بالشرح والتحليل :

حقوق الملكية الفكرية ... مفهومها وخصائصها وأدواتها :

يطبق مفهوم حقوق الملكية الفكرية على حقوق الملكية الذهنية أو الصناعية، مثل: الحقوق الأدبية وبراءات الاختراع .

أما خصائصها فتتميز بخاصية عدم الادراك المادى، وخاصية الحماية محدودة الزمن. وفيما يتعلق بأدوات حماية حقوق الملكيه الفكرية : فإن الهيكل القانونى المستخدم لحمايتها يقع فى المجموعات الرئيسية الآتية : البراءات ، الحقوق الخاصة بمربى النباتات الحديثة ، حقوق الطبع، الماركات التجارية والاسرار التجارية .

وبالنسبة للجانب الاقتصادى لحقوق الملكية الفكرية ، ترتبط الحقوق بأغراض اقتصادية معينة يمكن ابرازها فيما يأتى : حقوق الملكية الفكرية والتصنيع ونقل التكنولوجيا - حقوق الملكية كمؤشر للتنمية التكنولوجية والعلمية - حقوق الملكية الفكرية ونظرية تخصيص الموارد - حقوق الملكية الفكرية والقدرة على الملائمة .

ثم تناولت الدراسة بعد ذلك المعاهدات الدولية والاقليمية لحقوق الملكية الفكرية ، وأهمها : معاهدة باريس ومعاهدة برن ، وكذلك الاطار التنظيمى لادارة الاتفاقيات الدولية.

كما تعرضت أيضا لمناهج كل من الولايات المتحدة، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، واليابان، والدول الاسكندنافية، والدول النامية فى التفاوض من أجل حماية الملكية الفكرية.

وأخيراً أشارت الدراسة إلى آليات تسوية المنازعات فيما يخص حقوق الملكية الفكرية.

الجزء الثانى : ويتناول الاطار التطبيقى لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مستعرضاً فى ذلك انعكاسات النظام التجارى الدولى الجديد على :

التنمية الاقتصادية والزراعة والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والصناعة .

أولاً : انعكاسات النظام التجارى الدولى الجديد على التنمية الاقتصادية :

١- دراسة بعنوان " **النظام التجارى الدولى الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر**".

مقدمة من أ.د. مصطفى محمد عز العرب .

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلى لتحديد الآثار المستقبلية على التنمية الاقتصادية فى مصر، من خلال تأثير النظام التجارى الدولى الجديد على القطاعات الرئيسية، حيث إن احداث هذه التنمية مرتبط بالتالى :

أ- مدى التطور والنمو المستقبلى لهذه القطاعات، وتأثير كل منها على الاطار الكلى لعملية التنمية، خاصة فى ظل اختلاف تأثير كل قطاع (زراعى - صناعى - خدمات) ، من حيث : الدخل المتوقع ، ودرجة الاستقرار المصاحبة لكل منها وأثر ذلك على النمو الاقتصادى المستهدف .

ب- دور ومساهمة هذه القطاعات فى التجارة الخارجية ، ومايرتبط بذلك من زيادة ايرادات التصدير ، التى تمكن من الحصول على المستلزمات الأساسية للنمو الاقتصادى لدفع عجلة التنمية .

وفى ظل هذا الاطار التحليلى لبيان هذه التأثيرات ، تتعرض الدراسة للنقاط الرئيسية التالية:

أ- العوامل الدولية التى ساعدت على تحقيق هذا النظام ومدى ارتباط ذلك بالتنمية الاقتصادية.

ب- النتائج أو الخصائص المتميزة للنظام التجارى الدولى الجديد .

ج- التأثير على التنمية الاقتصادية فى مصر.

وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج هامة، تتلخص فيما يلى :

أ- أن هناك تغييراً محتملاً فى هيكل الانتاج ينبغى مراعاته .

ب- أن هذا التغيير سوف يكون له تأثيره السلبى على مستقبل النمو الاقتصادى فى مصر ، مالم يتم مراعاة التكيف مع النظام التجارى الدولى الجديد .

ج- أن دور ومستقبل صناعة الخدمات وإن كان مرتبطاً بمدى النمو والتقدم فى الأنشطة الأخرى، إلا أن هناك تهديداً قائماً من خلال النفاذ إلى السوق المحلى بواسطة الشركات الاجنبية العملاقة فى هذا المجال .

د- أن السرعة فى تحقيق هذا التكيف مع النظام التجارى الدولى الجديد سوف يكون لها تأثيراتها ومردودها السريع أيضاً على مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر.

٢- وكان عنوان الدراسة الثانية **"آثار مفاوضات الجات " أوروجواى" على السياسات التجارية فى مصر "** . قدمها أ.د. ونيس فرج عبد العال الذى تناول فى الجزء الأول منها جولة مفاوضات أوروجواى والنظام التجارى الدولى، وعرضاً للآثار المترتبة على مصر فى إطار منظمة التجارة العالمية والنظام التجارى الدولى الجديد ، ثم استعرض السياسات التجارية فى مصر وتعظيم المنافع الناتجة عن النظام التجارى الدولى الجديد.

وفى النهاية أوضحت الدراسة أن أثر الاتفاقية على السياسات التجارية فى مصر يتوقف بصفة أساسية على البيئة الاقتصادية المحلية أكثر من اعتمادها على التغيرات فى الأسعار أو الأسواق الخارجية، وأن تحرير السوق اللاحق لمفاوضات أوروجواى يحتمل أن يؤدى إلى آثار سلبية تتمثل فى تآكل المعاملة التفضيلية لبعض المنتجات المصرية فى أسواق الدول الصناعية وزيادة الانفاق على واردات الأغذية بسبب الارتفاع المحتمل فى أسعار المواد الغذائية .

٣- وعن **" منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على قيامها "** قدم أ. عبد الرحمن فوزى دراسة شرح وحلل فيها اتفاقيات مكافحة الاغراق والدعم والاجراءات واتفاق الحماية .

ثم استعرضت الدراسة المبادىء الأساسية التى تضمنتها الاتفاقيات الثلاث . كما تعرضت للتشريع المصرى وقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ، ولائحته التنفيذية .

وانتهت لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها :

أ- أن تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة سيؤدى إلى تعرض صناعات الدول العربية إلى منافسة شديدة فى مواجهة السلع المستوردة الأكثر جودة والأقل تكلفة ·

ب- أن التطبيق الفعال لاتفاقات الحماية ومواجهة ممارسات الدعم أو الاغراق سوف يؤدى إلى افساح المجال أمام الصناعات العربية للمنافسة وتسويق منتجاتها فى الاسواق العربية دون ضغط أو تنافس غير عادل من السلع المغرقة أو المدعومة ·

ج- دراسة إنشاء آلية عربية موحدة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات على غرار النظام الأوروبى.

د- إنشاء الأجهزة المختصة للمتابعة ومراقبة سير حركة التجارة الدولية وتطبيق القواعد المتفق عليها لمواجهة ممارسات الاغراق أو الدعم أو الزيادة المفاجئة فى الواردات ·

ثانياً : الانعكاسات على الزراعة:

١- قدمت فى هذا الشأن دراسة بعنوان : **"العوامل المؤثرة فى مشكلة التجارة الزراعية من نشأة الجات وحتى بداية جولة أوروجواى"** أعدها أ.د. محمد عبد الواحد محمد والتى اختبر فيها الفرضية الآتية : " تكمن مشكلة التجارة الزراعية فى الفترة السابقة على توقيع اتفاق جولة أوروجواى، فى فرض القيود الحمائية ، وبرامج الدعم التى انتهجتها الدول المنتجة والمصدرة للمنتجات الزراعية ، فضلاً عن استثنائها من مبادىء التجارة الحرة التى تؤدى إلى الاستفادة من المزايا النسبية ، لأن التجارة الزراعية جزء لايتجزأ من النظام التجارى الحر، والنجاح فى تحريرها يجعلها تتكامل مع هذا النظام" ·

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء، تبدأ بالمقدمة، بينما يتعرض الجزء الثانى لالقاء الضوء على نظام التجارة الزراعية وخصائصه وأسباب تقييد التجارة الزراعية فى الفترة السابقة لجولة أوروجواى. أما الثالث فيقدم تطوراً تاريخيا لمشكلة التجارة الزراعية مع الجات للتعرف على مدى ماتم انجازه من تقدم فى تخفيف مشكلة التجارة الزراعية خلال الجولات السبع السابقة لجولة أوروجواى ·

يحلل الجزء الرابع القوى المؤثرة فى التجارة الزراعية، بينما يطرح الخامس تصوراً كاملاً عن

فترة الأزمة فى علاقات التجارة الزراعية ومسبباتها ومداها وتحرير التجارة الزراعية .

وقد خلصت الدراسة إلى أن تكامل التجارة الزراعية مع النظام التجارى العالمى الحر عن طريق تطبيق مبادىء التجارة الحرة عليها يؤدى إلى :

أ- استقرار الأسواق العالمية نتيجة لاتباع كل الدول لاستراتيجية التحرير فى وقت متزامن ، والاقلاع عن السياسات الحمائية ، التى تؤدى إلى عزل الأسواق المحليه عن الأسواق العالمية.

ب- تشجيع الدول التى رفضت الاشتراك فى مفاوضات الجات على رفع القيود المفروضة على وارداتها الصناعية .

ج- التقليل من احتمال اتباع الدول الصناعية الجديدة ، والتى تعانى من عجز فى الغذاء، لاسلوب الدول الأكثر تقدماً فى السياسات الحمائية .

٢- أما الدراسة الثانية فكانت حول " **تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وآثارها على الاقتصاد المصرى** " ، قامت باعدادها د. تهانى محمد أبو القاسم .

تهدف الدراسة إلى تحليل نتائج جولة أوروجواى فيما يتعلق بالسلع الزراعية . ولتحقيق هذا الهدف فإن الدراسة تقوم على فرضية اساسية هى اختبار مدى جدوى تحرير التجارة الزراعية وانعكاساتها على تجارة المنتجات الزراعية فى مصر وذلك عن طريق القاء الضوء على السياسة الزراعية الأوروبية وأدواتها والاعتبارات التى دعت إلى فرضها . كما قدمت الدراسة عرضاً لاتفاق الزراعة بما فى ذلك الالتزامات الخاصة بالدول النامية ، ثم استعرضت الآثار المتوقعة على مصر من هذه الاتفاقية سواء أكانت آثاراً إيجابية أم سلبية .

اخيراً اختتمت الدراسة بعرض مدى التعارض أوالتوافق بين التزامات مصر فى الجات والتزاماتها فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ، والمقترحات التى يمكن من خلالها تعظيم المكاسب المتوقعة من خلال انضمامها لجولة أوروجواى ، والتى من بينها :

أ- زيادة الانتاجية والانتاج من مختلف السلع الزراعية وفى مقدمتها القمح والسكر والزيوت.

ب- زيادة التوسع الافقى عن طريق تشجيع القطاع الخاص وتمليك الأرض الجديدة للشباب.

ج- التحرير الكامل للقطاع الزراعى وتوقف تدخل الدولة فيه .

د- تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى عن طريق نشر الصناعات الصغيرة.

هـ- نشر الزراعات التصديرية وتطوير وتنمية الصادرات الزراعية .

٣- وعن " **تحرير التجارة الزراعية فى إطار جولة أوروجواى للجات وأثره على التنمية الزراعية** " . قدم أ. حسن أمين محمد دراسته التى استعرض فيها التغيرات السعرية الزراعية التى سوف تسود قطاع الزراعة كنتيجة مباشرة لتنفيذ التزامات تحرير التجارة الزراعية . ونظراً لصعوبة التوقع حول مدى تذبذب الأسعار المحلية والعالمية ، وكذا قيام التعارض بين مصلحة المزارع ومصلحة الدولة ، حاولت الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية :

الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية فى اطار جولة أوروجواى مثل المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الرئيسية وانتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية ومساحات الأراضى المستصلحة والقابلة للاستزراع والانتاج الحيوانى من المنتجات الرئيسية .

أما أهداف الدراسة الفرعية : فكانت كالتالى :

أ- التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية التى يمكن أن تؤثر على استجابة الانتاج الزراعى سواء النباتى أو الحيوانى .

ب- دراسة النماذج المختلفة لتحليل دوال استجابة الانتاج الزراعى لتحرير التجارة الزراعية.

ج- تقدير درجة استجابة منتجى السلع الزراعية للتغيرات الناتجة عن تحرير التجارة الزراعية باستخدام الدوال المناسبة .

وجاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالى :

أ- توقع حدوث زيادة فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الرئيسية فى مصر نتيجة تحرير التجارة الزراعية فى اطار جولة أوروجواى، وذلك نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية .

ب- تقدير دوال استجابة الانتاجية الفدانية من المحاصيل الزراعية للتغيرات فى الأسعار

العالمية، حيث اتضحت معنوية استجابة محاصيل القمح ، والذرة الشامية ، والأرز فقط، وجاءت قيم المرونات السعرية لهذه المحاصيل ضعيفة .

ج- وجود علاقة طردية بين الأسعار العالمية ومساحات الأراضى المستصلحة .

ثالثاً : الانعكاسات على الخدمات :

١- قدم بحث بعنوان " **الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات فى مصر** " **صناعة البرمجيات** " قام باعداده أ.د. محمود حسن حسنى .

وقد تمثلت فرضية البحث فيما يلى: "على الرغم من تمتع مصر بميزة نسبية فى بعض صناعات الخدمات، فهى تفتقر الى توافر الميزة التنافسية فى معظم هذه الخدمات(وتحديدا فى صناعة البرمجيات)"

ويحاول البحث الاجابة عن الاسئلة التالية :

أ- إلى أى مدى يختلف مفهوم الميزة النسبية عن مفهوم الميزة التنافسية بصفة عامة ، وفى مجال الخدمات على وجه الخصوص ؟

ب- كيف يمكن قياس القدرة التنافسية لدولة ما ؟

ج- ماهى محددات الميزة التنافسية لقطاع الخدمات فى مصر (صناعة البرمجيات) فى ظل منهج " بورتر" ؟

وخلص البحث إلى قبول فرضية الدراسة القائلة بأنه على الرغم من تمتع مصر بميزة نسبية فى صناعة البرمجيات، فإنها لازالت تفتقر إلى توافر الميزة التنافسية فى هذه الصناعة، وإن كانت هذه الصناعة تتمتع بآفاق تصديرية عالية ، وامكانية التمتع بالميزة التنافسية فى المستقبل .

٢- أما الدراسة الثانية فى هذا المجال فكان عنوانها " **أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على النظام المصرفى المصرى** " قدمها أ. السيد متولى عبد القادر الذى ذكر فى المقدمه أن الاجراءات التى تشتمل عليها عملية تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية ، سوف يترتب عليها تمكين المقيمين فى مصر من النفاذ إلى الأسواق المالية الخارجية ، وزيادة عدد مقدمى الخدمة المصرفية (البنوك) فى الداخل، وبالتالى فإن الكفاءة والانتاجية ودرجة المنافسة للبنوك سوف تزداد .

كما تشتمل الاجراءات على تحرير كل من سعر الصرف وسعر الفائدة المالية، وربط الأخيرة بالتغير فى أسعار الفائدة الخارجية .

وتهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الثلاث التالية :

تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية سوف يؤدى إلى زيادة درجة الكفاءة والمنافسة للبنوك المصرية.

تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية سوف يؤدى الى زيادة الودائع الادخارية لدى البنوك المصرية.

تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية سوف يؤدى الى التغير فى المعروض النقدى .

وتنقسم الدراسة الى قسمين : الأول بعنوان : أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية، ويعنى بتقديم مفهوم وقياس التجارة الدولية فى الخدمات المالية ومحددات قيامها والاجراءات التى تم اتخاذها لتحريرها على المستوى الاقليمى والدولى. وأخيراً أهم خصائص النظام المصرفى المصرى ، والتغيرات التى شهدتها السوق المصرفية المصرية فى مجال تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية . والثانى بعنوان : أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على النظام المصرفى المصرى ، ويهتم ببحث وقياس أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية على البنوك فى مصر من حيث : الكفاءة والمنافسة - تعبئة المدخرات - محددات المعروض النقدى - نقل الموارد المالية من أو إلى الخارج .

وكان من أهم توصيات الدراسة :

أ- دراسة الفرص التى تتيحها التوجهات والمقررات البنكية وجداول التزامات الدول الاخرى اطراف الاتفاق فى منظمة التجارة العالمية .

ب- الانتهاء من التشريعات الخاصة بالاندماجات بين البنوك المتوسطة والصغيرة مع المحافظة على الحوافظ الاستثمارية لهذه البنوك .

ج- الزام البنوك العامة فى مصر بالمحافظة على حد أقصى لنسبة التوظيفات المالية فى الخارج إلى اجمالى خصومها مستبعداً منها حقوق الملكية .

رابعاً : وحول حقوق الملكية الفكرية :

١- قدمت دراسة بعنوان : **"حقوق الملكية الفكرية فى اطار اتفاقيات جولة أوروجواى"**، قدمها د . عمر محمد عثمان صقر . قال فيها إن تشعب موضوع حقوق الملكية الفكرية وتشابكه أدى إلى تعدد الجوانب التى يمكن أن يتناول منها الموضوع سواء من زاوية صنع القرار أو العلاقات الدولية أو القانون الدولى وغير ذلك، غير أن الدراسة تتناول الموضوع من زاوية النظام التجارى الدولى. وتتعرض لماهية حقوق الملكية الفكرية، ومكونات اتفاقيات الجوانب المتصلة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية ، ثم مدى تحقيق هذه الاتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمى، ثم تحليل موقف الدول النامية فى ظل الاتفاقية وكيفية مواجهة الآثار الناجمة عنها .

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم مصر - على البعد المحلى - بتهيئة المناخ الملائم للابداع والابتكار ، واما على البعد الاقليمى فيجب اتباع سياسة عربية موحدة فى مجال حقوق الملكية الفكرية الأمر الذى يتيح لمصر والدول العربية امكانية أكبر وخطى اسرع فى اللحاق بركب الابداع الذهنى.

٢- وفى نفس الموضوع كانت دراسة أ. ياسر محمد جاد الله محمود. بعنوان : **" اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى إطار دورة أوروجواى وتأثيرها على قطاع الصناعات الدوائية فى مصر"**، والتى أكد فيها أن حقوق الملكية الفكرية تعتبر من القضايا الحساسة التى أثارت الكثير من النقاش والجدل العلمى حولها، بما لها من آثار بالغة الأهمية على اقتصادات البلدان النامية ومنها مصر فى مجال الصناعات بوجه عام، وفى صناعة الأدوية بوجه خاص .

وتهدف الدراسة إلى بحث وتناول الانعكاسات المرتقبة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية على قطاع الصناعات الدوائية فى مصر، من خلال فرضية الدراسة بتوقع حدوث الآثار التالية : ارتفاع تكلفة انتاج الادوية ومن ثم ارتفاع أسعارها - ارتفاع قيمة فاتورة الواردات من الأدوية - جذب استثمار اجنبى فى هذا القطاع .

وانتهت الدراسة لعدة توصيات أهمها مايلى :

أ- ضرورة التمسك بالفترة الانتقالية التى منحتها الاتفاقية للدول النامية ومنها مصر، ومحاولة استغلالها أفضل استغلال ممكن .

ب- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاجنبى فى هذا القطاع ، وما يحمله من تكنولوجيا دوائية حديثة يحتاجها المستهلك المصرى ولاتسمح امكانياتنا بانتاجها ، وينبغى التعامل مع ذلك بحذر على اعتباره بمثابة مرحلة أولى تعرف بمرحلة التعلم والاستيعاب تليها مرحلة المعرفة ثم القدرة على الابداع والابتكار .

ج- اللجوء إلى مايعرف بالتحالفات الاستراتيجية التى هى من أبرز ظواهر العصر ، ومن الوسائل الهامة لاكتساب التنافس الدولى، حيث إنها تساهم فى مجابهة الشركات العالمية من خلال تعبئة الجهود التى تساعد على تدعيم صناعة الخامات والمستلزمات الدوائية .

خامساً : الانعكاسات على الصناعة:

١- قدمت فى هذا الشان دراسة بعنوان: **"اتفاقية المنسوجات والملابس فى اطار منظمة التجارة العالمية وصادرات الدول النامية ومصر من المنسوجات والملابس الجاهزة "**

أعدتها أ.د. الطاهرة السيد محمد حمية تحدثت فيها عن : اثر التطبيق المرحلى لاتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة فى اطار منظمة التجارة العالمية على التجارة الدولية لهذا القطاع، وذلك للوقوف على أثر ذلك على تجارة الدول النامية الخارجية من المنسوجات والملابس الجاهزة .

كما تهدف الدراسة ايضاً إلى تحليل اهمية قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر، وذلك من خلال التعرف على تطور واداء هذا القطاع .

ولتحقيق هذا الهدف فان الدراسة تقوم على فرضية اساسية هى أنه إذا كان أداء صادرات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خلال فترة تقييد التجارة الدولية من المنسوجات والملابس الجاهزة جيداً، فإن صادرات الدول النامية وكذلك مصر سوف تحقق أداء أفضل فى ظل اتفاقية جولة أوروجواى لتحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة .

ولاختبار هذه الفرضية تتبع الدراسة المنهج الكلى وذلك من خلال تحليل وقياس أداء صادرات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة. وقد تعرضت الدراسة بصورة مختصرة للقواعد التى نظمت التجارة الدولية للمنسوجات والملابس الجاهزة قبل جولة أوروجواى، وكذلك القواعد الأساسية التى ستنظم تلك التجارة فى ظل اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة لجولة أوروجواى (أو منظمة التجارة العالمية).

وجاءت خلاصة ونتائج الدراسة على النحو التالى :

أ- أن هذه الاتفاقية تهدف الى التحرير التدريجى للتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة على ثلاث مراحل تبدأ فى يناير ١٩٩٥، حيث تستغرق الفترة الانتقالية عشر سنوات.

ب- المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا المصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة وقد تستفيد مصر من تلك المعاملة التفضيلية خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة.

ج- انخفاض نصيب الدول النامية من صادرات الغزل والمنسوجات والملابس، مع بداية تطبيق المرحلة الأولى لدمج هذا القطاع فى قواعد منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥ - ١٩٩٧).

د- وجود تحسن فى الأداء التصديرى لقطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر مقارنة بالقطاعات الأخرى ، إلا أن ذلك يرجع فى المقام الأول إلى ضعف الأداء التصديرى للقطاعات الاخرى والزيادة الكبيرة فى وارداتها بالنسبة لواردات قطاع الغزل والمنسوجات والملابس .

هـ- فى حالة اعادة هيكله قطاع الغزل والمنسوجات والملابس ، وادخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالجودة وفنون الانتاج المتطورة والتى يمكن توفيرها بالاستعانة بالاستثمار الاجنبى ربما يصبح قطاعاً تصديرياً هاماً فى الاقتصاد المصرى لتمتعه بميزة نسبية .

٢- وقدمت أ. إيمان حسن على دراسة بعنوان : " **تحرير القطاع الخارجى والهيكل الصناعى فى مصر** " . افترضت الدراسة وجود علاقة تبادلية بين الهيكل الصناعى وتدفقات التجارة الخارجية فى مصر. لتحقيق هدفين : أولهما إثبات صحة أو خطأ فرضية الدراسة لاختبار مدى انطباقها على الصناعات التحويلية فى مصر ، ثانيهما تقديم اطار نظرى متكامل عن الهيكل الصناعى مدعم بالنتائج التطبيقية عن هذا الهيكل فى مصر، ومدى الارتباط بينه وبين تحرير القطاع الخارجى.

وفى سبيل ذلك قامت الدراسة بتحليل عدة علاقات أساسية وهى :

مدى الارتباط بين متوسطات نسب التعريفة الجمركية ، ومعدلات التركيز الصناعى لكل صناعة من الصناعات التحويلية فى مصر - مدى الارتباط بين نسبة الواردات / الناتج، ومعدلات التركز الصناعى لكل صناعة من الصناعات التحويلية فى مصر - مدى الارتباط بين نسبة الصادرات / الناتج ، ومعدلات التركيز الصناعى لكل صناعة من الصناعات التحويلية فى مصر.

ثم استعرضت الدراسة حالة عملية لاحدى الصناعات التحويلية وهى (صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) لتحقيق العلاقات الاساسية فى أهداف الدراسة .

وفى النهاية أشارت الباحثة إلى عدم انطباق فرضية الدراسة بشكل كامل عند دراسة الصناعات التحويلية التسع الرئيسية ، حيث إن الفرضية انطبقت بشكل جزئى. أى أنه لم يكن هناك ارتباط بين تحرير القطاع الخارجى ، والهيكل الصناعى فى مصر بالشكل الذى جاء فى فرضية الدراسة. ولقد ارتبط ذلك بتدخل الدولة ، وعدم استجابة الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام للتغيرات فى سياسة التجارة الخارجية ، وعدم استعدادها بعد للتكيف مع صدمات تحرير التجارة بما يزيد من العبء الملقى على عاتق الوحدات الانتاجية فى الفترة الانتقالية حتى يتم تحرير التجارة بشكل كامل .

٣- أما الدراسة الثالثة فى هذا المجال فكانت عن " **دور منظمة الجات فى تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية** "، قدمتها أ. عبير عبد السلام عبد المجيد .التى استندت فى دراستها على فرضية أساسية ، وهى " أن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية بالدول الصناعية المتقدمة وفقاً لجولات المفاوضات التى قامت بها الجات لها تاثير موجب على صادرات مصر من السلع الصناعية " .

وقامت الدراسة بتقييم آثار تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية على الصادرات الصناعية المصرية ، أى من خلال المنهج الجمركى لتحرير التجارة الدولية، وتقييم دور الجات فى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية منذ نشأتها فى عام ١٩٤٧ وحتى التوقيع على اتفاقيات جولة أوروجواى فى عام١٩٩٤، ودراسة درجة تأثير الخفض فى التعريفة الجمركية على الطلب الخارجى على الصادرات الصناعية المصرية .

واستعرضت الدراسة الاطار النظرى للجات وادارة النظام التجارى الدولى وعقدت مقارنة بينها وبين منظمة التجارة العالمية، وتطور الصادرات الصناعية المصرية وأهم العقبات الداخلية والخارجية التى تعترض نمو الصادرات الصناعية المصرية .

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج، كان من أهمها مايلى :

- نجاح الجات فى تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بدرجة كبيرة حيث

تصاعدت نسبة تخفيض التعريفة الجمركية من ٤٪ فى عام ١٩٥٦ حتى وصلت إلى ٣٨٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ .

- ضعف حصيلة الصادرات الصناعية المصرية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ، وانخفاض مستوى الجودة ، والتحيز ضد الصادرات الصناعية المصرية وانخفاض كفاءة نظم التصدير وهى تتعلق بمشاكل النقل والتعبئة والتغليف والتسويق .

- وجود علاقة طردية بين تخفيض التعريفة الجمركية وبين زيادة الطلب على الصادرات الصناعية المصرية ، مع انخفاض المرونة السعرية فى الطلب على الصادرات الصناعية المصرية (نتيجة لانضمام مصر للجات منذ عام ١٩٧٠).

ومن أهم توصيات الدراسة مايلى :

- ضرورة تكيف ومواءمة الاقتصاد المصرى مع اتفاقيات جولة أوروجواى .

- التعايش مع النظام التجارى الدولى الجديد ، والاستفادة من ايجابياته والتقليل بقدر الإمكان من سلبياته .

- وضع استراتيجية شاملة للتصدير بصفة عامة والتصدير الصناعى بصفة خاصة فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى، يشارك فيها القطاع الخاص مع أجهزة الدولة .

- زيادة الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات لاكسابها عوامل القدرة على المنافسة والاستمرار من خلال اعادة تأهيلها وهيكلتها .

- دعم مشروعات صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة ذات القدرات التنافسية المعقولة، وذلك من خلال استحداث اساليب خفض التكاليف وتحسين الجودة والتطوير التكنولوجى.

الخاتمة

وبعد استعراض أوراق الندوة القومية الثانية بعنوان : " **الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية** " ، والتى عقدها مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان خلال الفترة (٢٢ - ٢٤) مارس ١٩٩٩ يمكن القول إن على مصر أن تتعامل بحرص وحذر مع البنود الجديدة فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، خاصة فيما يتعلق باتفاقية التجارة الدولية فى

الخدمات وكذلك المسائل التجارية المتصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية وتلك المرتبطة بالاستثمار. وذلك لأن هذه المجالات تؤثر بشكل مباشر على المستقبل القريب والبعيد فى الاقتصادات الدولية، وهذا التأثير لايقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية والتجارية فى الحاضر، وإنما يمتد ليشمل الاستثمار المادى والبشرى فى بناء وتطوير الطاقات العلمية والتكنولوجية والابداعية على المدى الطويل هذا بالاضافة إلى أن هذه القطاعات لاترتبط فقط بالقدرة التنافسية التجارية الدولية للصادرات المصرية ، وانما يمتد تأثيرها على القدرة التنافسية فى الأسواق المحلية فى مواجهة المنتجات الاجنبية القادمة من الدول الصناعية المتقدمة .

هذا بالاضافة إلى ارتباط هذه القطاعات بوجود الهياكل التمويلية الضخمة التى قد لا تستطيع الدولة أو القطاع الخاص القيام بها بمفردهما، مما يتطلب وجود صيغ جديدة لايجاد التمويل اللازم لتطوير قدرات هذه القطاعات لتحقيق الانجازات المطلوبة منها .

وإذا كانت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تعد بمثابة اتفاقيات تجارية واجبة النفاذ بالنسبة للدول المتقدمة ، تساند عملياتها الانتاجية والتصديرية القائمة على جودة المنتجات وتنوعها، فانها بالنسبة لمصر تعد بداية لثورة اقتصادية شاملة تتضمن البعد الصناعى والاجتماعى والمالى والتجارى، ثورة تتطلب تغيير قيم المجتمع ومفاهيمه وأنماط سلوك الأفراد ، ثورة تتطلب تغيير أساليب الصناعة وطرق ممارستها ، ثورة تتطلب تغيير طرق الأداء وكذلك تغيير فلسفة الادارة وسياستها وتنظيماتها، أو بمعنى آخر فإن هذه الاتفاقيات تعد بداية لثورة شاملة فى مؤسسات الدولة لمواجهة هذا التحدى القادم إليها فى القريب العاجل وهذه الثورة هى الطريق الوحيد للبقاء والاستمرار .